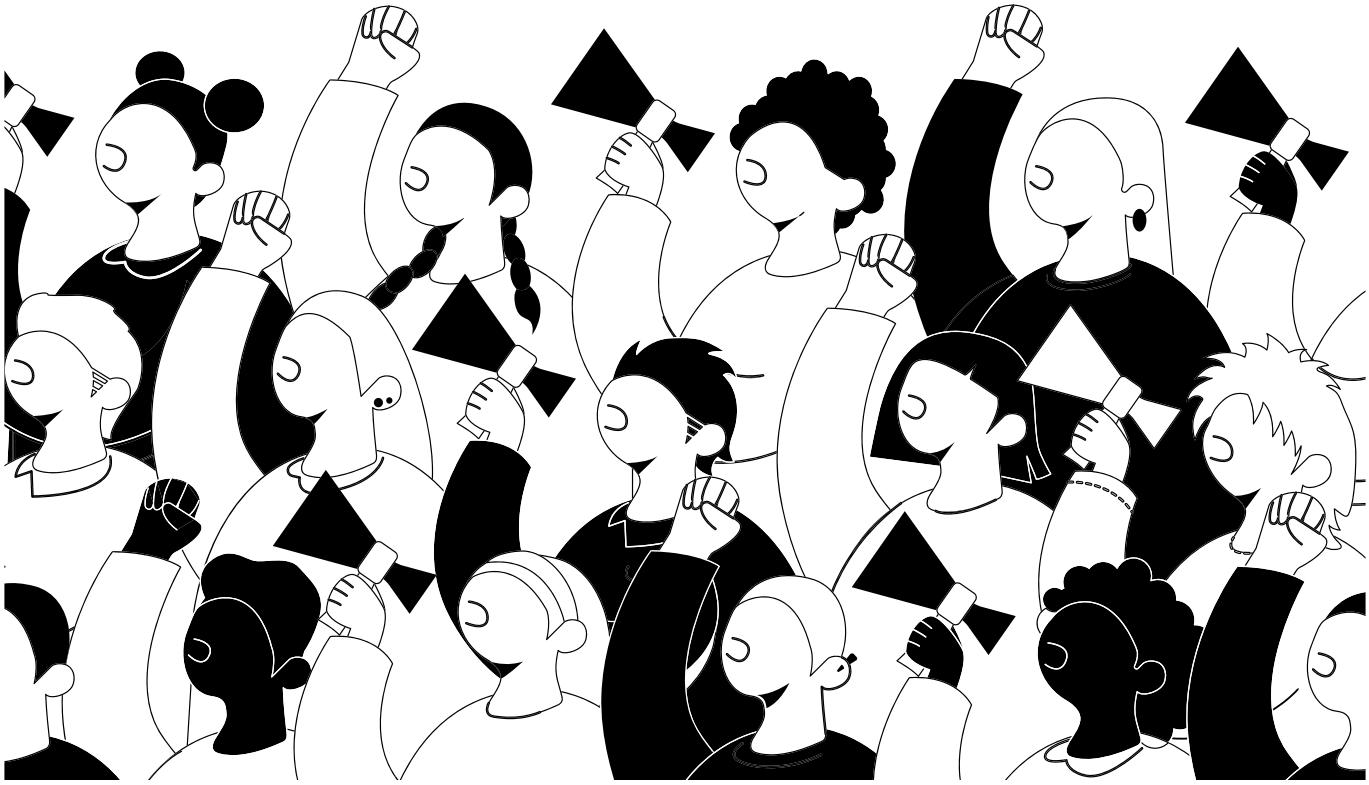

الخطة الوطنية الثانية
في تطبيـق قرار مجلس الامن (1325)

م.م. سرى حسين خضر

كانون الاول 2022

الخطة الوطنية الثانية
في تطبيق قرار مجلس الامن (1325)

"مسارات المشاركة السياسية للنساء بعد حراك تشرين 2019"
بغداد 17 كانون الاول 2022

تنويه: جميع الاراء الواردة في هذا البحث لا تمثل بالضرورة وجهة نظر الناشر مركز المعلومة، بل تمثل وجهة نظر الكاتب.

تعاني النساء والفتيات مباشرة وبشكل غير مباشر لأنواع عديدة من العنف والتمييز، اذ تشير التقارير والدراسات الوطنية والاقليمية والدولية ان النزاعات تؤثر على المدنيين اكثر من المشاركين في النزاع واغلب هؤلاء المتأثرين هم من النساء والفتيات، وهذا ما اكده اللجنة الدولية للصليب الاحمر في فبراير/1998 اعداد دراسة حول وضع النساء المتأثرات بالنزاع المسلح، في تقريرها المقدم إلى الأمين العام، إلى أن برنامج عمل بكين ينص على أنه "يجري أحياناً على نحو منتظم تجاهل القانون الدولي الإنساني الذي يحظر الاعتداء على المدنيين بصفتهم تلك، كما أن حقوق الإنسان غالباً ما تُنتهك في حالات النزاعات المسلحة، مما يؤثر على السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين" كما نص، علاوة على ذلك، على ما يلي: "رغم أن مجتمعات بأكملها تعاني من عواقب النزاع المسلح والإرهاب، فإن النساء والبنات يتأثرن بشكل خاص بسبب مركزهن في المجتمع وجنسهن"، ويجعل عدم الاستقرار وانهيار القانون والنظام اللذان يصاحبان النزاع البنات والشابات اكثر عرضة للعنف القائم على نوع الجنس في آذار/مارس 2015 ذكر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ان تنظيم داعش عرض اليزيديات في العراق الى عنف جنسي يرقى إلى جرائم حرب وجرائم بحق الانسانية، لذا تبنى مجلس الامن القرار رقم (1325) الذي اتخذه في جلسته رقم (4213) والمنعقدة في تشرين الأول / أكتوبر 2000، ليبين لنا مدى اهتمام وادراك المجتمع الدولي حيال تأثير النزاعات على النساء والفتيات، ففي مطلع عام 2014 ،أصبحت العراق أول دولة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا تضع خطة عمل وطنية، وسوف نتناول في المطلب الاول القرار (1325) والحقوق الانسانية للمرأة وسوف نقسم المطلب الاول القرار 1325 والحقوق الانسانية للمرأة الى اولاً: التعريف بقرار(1325) ومحاوره الرئيسية، ثانياً: أهميّة القرار 1325 والقرارات المكملة له، وسيتطرق المطلب الثاني الاستجابة الوطنيّة لقرار مجلس الأمن 1325 في العراق، اولاً: وما هي اهم اولويات الخطة الوطنية الثانية واطر تنفيذها، ثانياُ : واقع وتقييم تطبيق الخطة الوطنية طبقا لقرار مجلس الأمن 1325.

المطلب الاول: القرار 1325 والحقوق الانسانية للمرأة

اولاً : قرار (1325) ومحاوره الرئيسية

يشدد القرار الذي من مجلس الامن على اهمية إشراك المرأة المتكافئة والمتكاملة في عملية صنع السلام اثناء النزاعات المسلحة وبعدها، وحمايتها من كل اشكال العنف الذي قد تتعرض له، ويؤكد الحاجة للتطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان اللذين يحميان حقوق المرأة والفتاة قبل وأثناء النزاعات المسلحة وبعدها،[1] القرار 1325 هو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطةً تركز على أربعة محاور اساسية " وقاية-حماية-مشاركة وإغاثة"، وهو قرار ملزم للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها، ويشجع القرار الدول الأعضاء على إعداد خطة عمل وطنية خاصة بها لتفعيله على المستوى الوطني.[2]

المحاور الأساسية للقرار 1325

ويعد هذا القرار وثيقة قانونية دولية بالغة الاهمية يدعو إلى:.[3]

1 - زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار وكذلك في عمليات حل الصراعات والمشاركة بقوات حفظ السلام والمفاوضات.

2 - القدرة الاستيعابية لقضايا النوع الاجتماعي لدى العاملين في عمليات حفظ السلام والتدريب عليها.

3 - تناول قضايا النوع الاجتماعي في اوقات السلام وتسريح الجيش واعادة الإدماج.

4 - احترام حقوق السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخليا.

5 - حماية المرأة من العنف الجسدي والتمييز.

6 - تجنب العفو عن الجرائم التي حصلت ضد المرأة اثناء الحرب.

7 - زيادة نسبة تمثيل المرأة على كل مستويات صنع القرار.

ثانياً: أهميّة القرار 1325 والقرارات المكملة له

من هنا برزت الحاجة إلى تخصيص أدوات قانونية لحماية النساء في النزاعات المسلحة، ويعتبر القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن الدولي إحداها، وهو يشكل حلقة من سلسلة قرارات للغرض نفسه.

قرار (1820) الصادر عام 2008

يشدد على تعزيز حماية المرأة من العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة، ما يؤكد هذا القرار ايضا على أهمية دعم ضحايا العنف الجنسي وتوفير برامج رعاية الامومة ومراكز المشورة النفسية والاجتماعية والقانونية لضحايا العنف.[4]

قرار(1888) الصادر عام 2009

يشدد على اهمية انهاء الافلات من العقاب كعامل اساسي من اجل انهاء النزاع وتجنب العودة له، فيشكل خطوة عملية نوعية عبر تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة معني بالعنف الجنسي أثناء النزاعات.

قرار (1889) الصادر عام 2009

تم بموجبه تطوير مجموعة من المؤشرات لاستخدامها على المستوى الدولي لمتابعة تنفيذ القرار 1325.[5]

قرار(1960) الصادر عام 2010

يدعو إلى وضع آليات لتفعيل مبدأ المساءلة والافلات من العقاب وهو يدعو إلى اعتماد مبدأ تسمية المرتكبين بالاسم والتشهير بهم.[6]

قرار(2106) الصادر عام 2013

يحث الدول الأعضاء على كفالة المسائلة التامة، بما في ذلك الملاحقة القضائية، في الحالات التي يسلك فيها رعاياها سلوكا من هذا القبيل]الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب موظفي الأمم المتحدة[.[7]

قرار(2122) الصادر عام 2013

يدعو إلى تعزيز حضور ودور المرأة في دوائر القرار المحادثات المتصلة بحل الصراعات وتعزيز السالم ويؤكد على ضرورة إيصال المساعدات والخدمات الطبية إلى النساء الحوامل بنتيجة الاغتصاب خلال النزاعات المسلحة 1325 .[8]

قرار(٢٢٤٢) الصادر عام ٢٠١٥

يؤكد على الدور الرئيسي المنوط بالدول الاعضاء فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشان المرأة والسلام والأمن والدور التكميلي الهام المنوط بكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية.[9]

المطلب الثاني الاستجابة الوطنُية لقرار مجلس الأمن 1325 في العراق

امتاز العراق بأنه أول دولة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا أعدت خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325، التزمت الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة اقليم كوردستان لتعزيز جميع الجهود الرامية إلى تثبيت دور المرأة في المجتمع، وقد أقر مجلس الوزراء العراقي الخطة الوطنية الاولى ضمن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية في نيسان 2014، واستمرارا بالإيفاء بالتزاماتها تجاه هذا القرار، اعتمدت الحكومة العراقية الخطة الوطنية الثانية لتنفيذه بتأريخ كانون الاول 2020.

اولاً: وما هي اهم اولويات الخطة الوطنية الثانية واطر تنفيذها

تتمحور الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول ثلاث ركائز استراتيجية وهي: (المشاركة) معنية بتعزيز مشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار بما يعزز بناء وحفظ السلام، (الحماية) معنية بحماية النساء والفتيات المتأثرات بالنزاع من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، وخاصة العنف الجنسي، (الوقاية) تعنى بوقاية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي قبل وأثناء النزاع وبعده، وقد تم الاتفاق على هذه الركائز وما يندرج تحتها بناء الاحتياجات وظروف المرحلة التي يمر بها العراق، وتلك الركائز هي ذاتها التي ارتكزت عليها الخطة الوطنية الأولى التي كان الهدف العام منها هو المساهمة في بناء واستدامة السلام والأمن في العراق من خلال تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقضاء من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، والعدالة الاجتماعية في جميع مجالات الحياة من أجل السماح للمرأة بلعب دورها على قدم المساواة، من أجل الوصول إلى الأهداف المذكورة آنفا، تم هيكلة الخطة على ستة ركائز: المشاركة، والحماية والوقاية، والترويج، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، والتشريعات وإنفاذ القانون وتعبئة الموارد، ولكل ركيزة هدفها العام وهدفها الاستراتيجي المتسق مع النشاط المحدد لها، كما تم تطوير ميزانية محددة لكل نشاط، و.بالتالي تبني الخطة الثانية على ما حققته الخطة الأولى من ناحية، وتحاول تحقيق الجوانب التي لم تتمكن الخطة الأولى من تحقيقها، ومن الجدير بالذكر أن الركائز الاستراتيجية الثلاث متعلقة بالتدخلات البرامجية الخاصة بموضوع المرأة والأمن والسلام،[10] كما تجدر الاشارة هنا ان الهدف العام لخطة العمل الوطنية الاولى والثانية للقرار 1325 في العراق هو المساهمة في بناء واستدامة السلام والأمن في العراق من خلال تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني وتحقيق العدالة الاجتماعية في جميع مجالات الحياة،[11] وتم الاتفاق على تفاصيل اهداف تلك الركائز وما يندرج تحتها بناء على الاحتياجات وظروف المرحلة التي يمر بها البلد.

الاهداف الرئيسية للخطة الوطنية الثانية

• زيادة مشاركة النساء في مواقع صنع القرار على المستوى المناقشات الوطنية كلجان المصالحة ومفاوضات السلام، فضلاً عن زيادة نسبة المرأة في اللجان التنفيذية.

• تعديل الدستور وذلك بإقرار (الكوتا) في السلطة التنفيذية اسوة بالسلطة التشريعية.

• ملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الانسان بما في ذلك التشريع والتعديل والإلغاء .

• الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وذلك من خلال سن قانون مناهضة العنف الاسري.

• توفير دور ومراكز ايواء للضحايا المعنفات من النساء. [12]

• نشر الوعي الثقافي بمفهومي النوع الاجتماعي وقرار 1325.

• دمج خطة تنفيذ البيان المشترك الموقع بين العراق والامم المتحدة من خلال العمل على دعم اصلاحات تشريعية وسياسية لتعزيز الحماية من جرائم العنف الجنسي والتصدي لها وتيسير توفير الوثائق للنازحين وعودتهم واعادة ادماجهم.

• تخصيص صندوق وطني ودولي ورصد الاموال لتنفيذ لخطة الوطنية.

• الوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ أنشطة الخطة، وتقديم التقارير الخاصة بها. [13]

الجهات المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة [14]

1 – دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

2 – أقسام وتشكيلات تمكين المرأة في المحافظات والوزرات والمؤسسات الحكومية.

3 – الجهات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ الأنشطة.

4 – المنظمات غير الحكومية

5 – يمكن تلقي تقارير المتابعة من قبل الجهات الداعمة غير الحكومية.

مشروع المتابعة والدعوة لتنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية الخاصة بقرار مجلس الأمن الدولي 1325

جاء هذا المشروع من قبل كل من جمعية نساء بغداد وتحالف القرار 1325 من اجل دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية العراقية 1325، هدف المشروع الى تعزيز المسائلة ومتابعة الحكومة المركزيّة وحكومة اقليم كوردستان في عملية تنفيذ القرار تضمن المشروع فعاليات متعددة من ضمنها:.[15]

• متابعة وتقييم عملٌة تنفيذ خطة العمل بدأ من توفُر الدعم للفريق وتكوين لغة مشتركة مع

منظمات المجتمع المدني، واستخدام نهج تشاركي فعال ومحترف يضمن المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني والنشطاء والخبراء والاعلامين في عملية المتابعة.

• حملات المدافعة التي تتضمن تشجيع الحكومات لتقديم الدعم المالي والموارد البشرية المطلوبة لضمان تنفيذ الخطة بشكل فعال، من خلال الدراسات واقامة المنتديات لمناقشة قضايا المرأة بشكل عام والقضايا التي تخص مجال مشاركة المرأة في عملية صنع القرار والتفاوض من أجل بناء السلام وحماية ووقاية المرأة من العنف بشكل خاص، وكذلك دور البرامج الاذاعية وتوزيع المنشورات واستخدام وسائل التواصل، والاجتماعات والمقابلات مع لجان مجلس النواب ذات العلاقة والأشخاص المسؤولين في الوزارات المنفذة.

وفي تأريخ 25 /11 /2021 واحتفاءاً بذكرى فعاليات 16 يوماً الدولية لمناهضة العنف ضد المرأة عقدت شبكة النساء العراقيات بالتعاون مع جمعية الأمل العراقية، وبدعم منظمة اوكسفام، مؤتمرا وطنيا في كركوك، تحت شعار: من أجل الأمن والسلام، معاً لمكافحة العنف ضد النساء والافلات من العقاب، وبمشاركة واسعة من الحكومة المحلية، ومرشحات فائزات في مجلس النواب القادم، ورجال دين وممثلي منظمات المجتمع المدني من (بغداد، وكركوك، وأربيل، وسليمانية، ودهوك، ونينوى، وديالى، وصلاح الدين).

ركز في الجلسة الثانية، جرى عرض مبادرات النساء في بناء السلام في مجتمعاتهن المحلية، في نينوى وسنجار والحويجة وسامراء. وقدمت ممثلة تحالف القرار 1325 مداخلة أشارت إلى التحديات التي تواجه تطبيق خطة العمل الوطنية الثانية للقرار 1325، حيث لازال غياب الاطار المؤسسي وتحديد الموارد اللازمة يشكل اهم العقبات التي تواجه التنفيذ، من أبرز توصيات المؤتمر: تشريع قانون مكافحة العنف الاسري، بما يحفظ كرامة الضحايا، تشكيل المجلس الوطني لتمكين المرأة للعمل على متابعة التطبيق الأمثل للخطة الوطنية الثانية للقرار 1325، وتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ، وغيرها من التوصيات اتي ترفع من شأن المرأة.[16]

ثانياُ : واقع وتقييم تطبيق الخطة الوطنية الثانية

ان الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ بدأ بديباجته بعبارة (نحن أبناء وادي الرافدين ..) وهذه العبارة وحدها ضامنة بان ليس هناك فرق بين المرأة والرجل كما نص الدستور في عدة مواد إلى المساواة وتحقيق العدالة منها المادة (14، 16، 20)، هذا يدل على انه لا فرق بين الجنسين في تحقيق البناء لعراق ما بعد عام 2003 ،لكن نجد ان المؤشرات الاحصائية هي خير دليل لكشف التفاوت بين النساء

والرجال في مجالات معينة استناداً الى التقارير التي يشير اليها الجهاز المركزي للإحصاء وهذا التفاوت يكون على النحو الاتي: [17]

1 – الفجوة الكبيرة بعدد النساء الموظفات قياساً بنسبة عدد الرجال على مستوى مؤسسات الدولة المركزية والمحلية ضمن الوزرات والجهات الحكومية الاخرى .

2 – الفرق في اعداد الموظفين في الدرجات الوظيفية المتقدمة إذ تشير بيانات بنك المعلومات الوظيفي بتصدر الرجال في الدرجات العليا.

3 – التوزيع الغير المتكافئ في التعيينات بين النساء والرجال في مؤسسات الدولة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وهذا ينعكس على المؤسسات الأمنية ايضاً. [18]

4 – هنالك تراجع لعمل المرأة في السلطة التنفيذية على المستوى المحلي فيما يتعلق بالقيادات العليا، وحصر المشاركة النيابية للمرأة عبر الكوتا فقط ، مما ادى إلى النظرة إلى المرأة العراقية على انها غير قادرة على الوصول إلى مجلس النواب العراقي الا من خلال الكوتا ، بينما الواقع يشير إلى عكس ذلك، فضلاً على عدم تنفيذ بعض المشاريع المتفق عليها في تنفيذ الخطة الوطنية.

5 – فشل الحكومة في سن قانون العنف الاسري الى الآن بالرغم من أعمال العنف التي تشهدها البلاد في الآونة الاخيرة بسبب الحظر الصحي والازمة الاقتصادية.

6 – عدم معالجة المشاكل التي تمنع انخراط المرأة في العمل الامني منها دور الأعراف العشائرية وثقافة المجتمع وثقافة المجتمع الذكورية غير المشجعة على انضمام المرأة إلى هذه الأجهزة .[19]

ان خطة العمل هي وثيقة مكتوبة تبين الجهود والموارد اللازمة لتنفيذ الالتزامات والأهداف والتشريعات والسياسات في فترة زمنية معينة، لذا يتطلب تنفيذ الخطة الوطنية لقرار 1325 مشاركة كل النساء العراقيات بعيداً عن الخلافات السياسية والانتماءات الضيقة، فمن الصعب بل من المستحيل إحلال السلام دون مشاركة حقيقية للجميع، يبقى قرار 1325 قراراً مهماً يؤكد على الدور الهام للمرأة في بناء السلام وحفظ وتعزيز السلام والأمن، وعلى ضرورة مشاركة النساء في كل مراحل عملية السلام، رغم سوء العمل على القرار 1325 من قبل الجهات المسؤولة على التنفيذ، وعدم الجدية بهذا الأمر من جهة وتداعيات عدم الاستقرار السياسي والامني من جهة اخرى حال دون تنفيذ الخطة الوطنية بالشكل المطلوب، وعند النظر لشمولية القرار نرى بوضوح قدرته على التغيير وأهميته، وكيف يمكن استثماره لخدمة النساء في الوقت الحاضر ومستقبلياً، وكيف نستطيع عبره تنظيم تحالفات وشبكات نسوية ضاغطة لتنفيذه ولدعم النساء.

الخاتمة والتوصيات

وفي ختام هذا البحث، حيث تطرقنا إلى إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في قرار مجلس الأمن الذي صادق عليه في تشرين الاول عام 2000 على القرار 1325، والذي يعترف ويؤكد على الدور المهم للنساء في منع الصراعات وبناء السلام ، وشدد على ضرورة تعزيز دورهن في اتخاذ القرارات المرتبطة لمنع نشوء النزاعات وحلها، العراق وبالرغم انه من اوائل الدول التَّي بادرت الى وضع خطة عمل وطنْيّة لتنفيْذ القرار الا انه لم ٌيتقدم خطوات أخرى وبقي يراوح فيً مكانه، لذا كان واجباً علينا ان نتوصل ومن خلال البحث إلى عدة توصيات لترفع إلى الحكومة العراقية لكي تكون هناك عملية إدماج حقيقة للنوع الاجتماعي في سياسة الدولة العامة من جهة وتنفيذها من خلال قرار 1325 من جهة اخرى ولعل ابرز هذه التوصيات:.

- المبادرة لإكمال النقص التشرْيعيً وتعدْل القوانيْن بما ٌيتلاءم مع معاْيير حقوق الأنسان من اجل ضمان بيئة تشريعية ناجعة.

- ضمان اجراءات تنفيذية مواكبة لتنفيذ البرنامج الحكومي لغرض دعم مشاركة المرأة في صنع القرار، ،واجراء تعديل دستوري بإضافة كوتا تنفيذية في كل مؤسسات الدولة العراقية للحد من مظاهر العنف التي تواجهها على كافة الاصعدة.

- دعم القضاء وتفعيل دوره اكثر بما يضمن مناهضة العنف وضمان حماية المرأة وخاصة ان الدور الرقابيً لا يزال دون المستوى خصوصا فيً المجتمعات التَّي تعرضت لأعمال عنف ومجتمعات النزوح.

- اتباع اجراءات وسياسات حكومية للحد من ارتفاع معدلات الطلاق والتي اكدتها البيانات الرسمية الصادرة من السلطة القضائية.

- جعل قضْية المرأة هدفا وطنْيا من خلال نشر ثقافة الحقوق الإنسانية للمرأة بين جميع الأوساط المعنية وحمايتها من العنف والدفع بعجلة العمل التشاركي الوطني.

- ايجاد بيئة اقتصادية داعمة للنوع الاجتماعي وترفع من شأن المرأة وتعالج حالات الفقر المدقع التي يعاني منها المجتمع العراقي خاصة مع ارتفاع نسبة البطالة وبالذات بين النساء، وتخصيص مبالغ محددة ضمن الموازنة بأسم مبالغ تنفيذ القرار 1325.

- دعم الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتربوية والثقافية والإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي في رفع الوعي المجتمعي وتغيير السلوكيات من أجل ضمان احترام الحقوق الإنسانية للمرأة وكرامتها.

- الالتزام بالتشريعات الوطنية والمواثيق والآليات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان وبحقوق المرأة والطفل التي صادق عليها العراق.

قائمة المصادر:

1 – دليل حول قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات المكملة له ودور البرلمانيين والبرلمانيات في تطبيقها، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو)، ط1،بيروت،2016.

2 – قرار مجلس الأمن (1325) والقرارات المكملة له دليل معرفي خاص حول سبل إدماجه في مقاربات عمل المؤسسات الأمنية الاعلامية وبرامج منظّمات المجتمع المدني ، منظمة ابعاد، جنيف،2020،.

3 – محمد منذر جلال وبشرى حسين صالح ، ادماج النوع الاجتماعي في قرار مجلس الامن المرقم 1325وانعكاساته على رسم السياسات العامة في العراق ، المجلة السياسية الدولية ،العدد 38-37، 2018 .

4 – ماهيه قرار مجلس الامن 1325 والقرارات المكملة له والاليات الاممية ذات العلاقة، منصة معرفة ،في : https://wfp-d.org/ ، (7/12/2022).

5 – جومانة مرعي، دليل مبسط حول قرار مجلس الأمن 1325(2000) حول المرأة والأمن والسلام، بيروت،2018.

6 – الفصل رقم 10 من ميثاق الامم المتحدة.

7 – خلّيل إبراهيم كاظم، مقاربة القرار 1325 والهدفين الخامس والسادس عشز للتنمية المستدامة لعام 2030، جمعية نساء العراق بالتعاون مع شركة الذات للتدريب والتطوير والتنمية البشرية.

8 – الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2024-2021.

9 – مهارات تنفيذ الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن 1325، منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، 2019، في:

http://www.tammuz.org/News_Details.php?ID=619 ،(8/12/2022).

10 – مها محمد ، نحو تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، الحوار المتمدن، العدد 6817، 2021، في:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=709493 ،(9/12/2022).

11 – الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2024-2021.

12 – اسعد كاظم وحيش ،اثر قرار مجلس الامن رقم 1325 في تعزيز الحماية القانونية للمرأة في العراق، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد 22، 2021.

13 – البيان الختامي لمؤتمر النساء العراقي الوطني، منظمة حمورابي، لحقوق الانسان، 2021،في: https://www.hhro.org/، (14/12/2022)

الهوامش:

1- دليل حول قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات المكملة له ودور البرلمانيين والبرلمانيات في تطبيقها, اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكو), ط1,بيروت,2016,ص 5.

2- قرار مجلس الأمن(1325) والقرارات المكملة له دليل معرفي خاص حول سبل إدماجه في مقاربات عمل المؤسسات الأمنية الاعلامية وبرامج منظّمات المجتمع المدني , منظمة ابعاد, جنيف,2020, ص40.

3- محمد منذر جلال وبشرى حسين صالح , ادماج النوع الاجتماعي في قرار مجلس الامن المرقم 1325وانعكاساته على رسم السياسات العامة في العراق , المجلة السياسية الدولية ,العدد 38-37, 2018 , ص312.

4- ماهيه قرار مجلس الامن 1325 والقرارات المكملة له والاليات الاممية ذات العلاقة, منصة معرفة ,في : 7/12/2022) , https://wfp-d.org/).

5- جومانة مرعي, دليل مبسط حول قرار مجلس الأمن 1325(2000) حول المرأة والأمن والسلام, بيروت,2018,ص11.

6- قرار مجلس الأمن(1325) والقرارات المكملة له , مصدر سبق ذكره , ص19.

7- الفصل رقم 10 من ميثاق الامم المتحدة, ص239

8- خلّيل إبراهُيم كاظم, مقاربة القرار 1325 والهدفين الخامس والسادس عشز للتنمية المستدامة لعام 2030, جمعية نساء العراق بالتعاون مع شركة الذات للتدريب والتطوير والتنمية البشرية,ص14.

9- محمد منذر جلال وبشرى حسين صالح , مصدر سبق ذكره , ص314.

10- الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن -2021 2024,ص16.

11- مهارات تنفيذ الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن 1325, منظمة تموز للتنمية الاجتماعية, 2019, في: 8/12/2022), http://www.tammuz.org/News_Details.php?ID=619).

12- مها محمد , نحو تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي, الحوار المتمدن, العدد 6817, 2021, في: 9/12/2022), https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=709493).

13- محمد منذر جلال وبشرى حسين صالح, مصدر سبق ذكره, ص317.

14- الخطة الوطنية الثانية لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن 2021 2024-,ص52.

15- خلّيل إبراهُيم كاظم, مقاربة القرار 1325 والهدفين الخامس والسادس عشز للتنمية المستدامة لعام 2030,مصدر سبق ذكره, ص3.

16- البيان الختامي لمؤتمر النساء العراقي الوطني، منظمة حمورابي, لحقوق الانسان، 2021، في: https://www.hhro.org/, (14/12/2022).

17- اسعد كاظم وحيش ,اثر قرار مجلس الامن رقم 1325 في تعزيز الحماية القانونية للمرأة في العراق, مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية, العدد 22, 2021, ص284.

18- محمد منذر جلال وبشرى حسين صالح , مصدر سبق ذكره , ص320.

19- اسعد كاظم وحيش ,مصدر سبق ذكره,ص285.

السيرة الذاتية

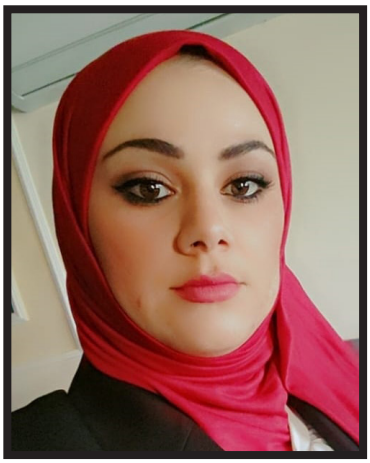

م.م. سرى حسين خضر

تدريسية في جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية / قسم النظم السياسية

ماجستير علوم سياسية / قسم النظم السياسية

ناشطة في مؤسسات المجتمع المدني

حضرت الكثير من الورش والندوات والمؤتمرات التي تخص بناء السلام وتمكين المرأة والجندر في داخل العراق وكذلك في بيروت وشاركت في العديد عمليات المسح الميداني التي تخص هذه المواضيع

حاصلة على شهادة تدريب (TOT)

حاصلة على العديد من شهادات المشاركة في هذا الميدان.